التنازع على السلطة بين الحجة النحوية والخطاب الشعري
المرجعية المعرفية وتعارض الخصوصيات[1]

رفيق بن حمّودة

معهد اللغويات العربية - جامعة الملك سعود

---

(١) نتوجه بالشكر إلى مركز البحوث بمعهد اللغويات العربية/ جامعة الملك سعود، وإلى عمادة البحث العلمي/ جامعة الملك سعود على دعمهما لهذا البحث.

تمهيد

تقرّر عند أغلب الدارسين أنّ علاقة الجهاز الواصف للغة (النحو/البلاغة / اللسانيات) بالمجالات المعرفية ذات الصلة علاقة مشكليّة. فلقد اتّهم إبراهيم أنيس على سبيل المثال النحاة العرب القدامى بوضع "أسطورة" الإعراب وإخضاع الأدباء إليها. ولم يتردّد بعض المحدثين من المشتغلين بالأدب في وصف بعض النظريات اللسانية بـ" الإرهاب" و"الإمبريالية" في توجيهها للاتجاهات النقدية.

يقتضي التحقيق في هذه العلاقة المشكلية، أن نعتمد مدخلين اثنين: أوّلهما داخليّ تاريخيّ نستمدّ بمقتضاه من الأخبار المرويّة عن النحاة والشعراء، إلى حدود القرن الثالث للهجرة ما به نستجلي ملامح هذه العلاقة؛ وثانيهما إبستمولوجي، نحاول أن نتبيّن بمقتضاه الخصائص المميّزة الفارقة بين ضربين من الخطاب: الأجهزة الواصفة للكلام مجسّدة في النحو، والكلام مجسّدا في الشعر باعتباره ظاهرة طبيعية، شأنه في ذلك شأن كلّ مظاهر الإنشاء الأدبي.

نسعى من خلال عملية تقاطع بين نتائج المدخلين الداخليّ والخارجيّ، إلى بيان وجوه من تسلّط الخطاب النحويّ ـ إن بيّن البحث وجودها ـ ومسالك استجابة الخطاب الشعري إلى ذلك. ولعلّ البحث مفض بنا إلى أنّ القول بسلطة النحو على الكلام مبنيّ على التوهّم، وإلى أنّ السلطة متنازعة بينهما كلّ بحسب طبيعته.

أولاً: أخبار النحاة والشعراء وقراءة المحدثين لها.

أ. أخبار النحاة والشعراء في المدونة التراثية القديمة.

أكثر المصنفات تعرّضا إلى أخبار النحاة والشعراء ـ اتصالا وانفصالا ـ هي كتب التراجم وكتب المجالس. ويبدو أنّ أكثرها تواترا في هذا المجال يعود إلى القرنين الأولين وبداية القرن الثالث للهجرة. ولعلّنا نحاول تقديم تفسير لذلك في المرحلة الثالثة من هذا البحث. ذلك أنّ غايتنا هنا إنّما هي عرض مظاهر من التنازع على السلطة بين

النحو والشعر من خلال خمسة أخبار تقدّم إلينا صورا متنوّعة مختلفة من هذا التنازع.

يتعلّق الخبر الأول بالفرزدق (تـ ١١٠هـ)، وهو شاعر عرف عند النقّاد بأنّه "مشغوف في شعره بالإعراب المشكل المحوج إلى التقديرات العسرة بالتقديم والتأخير"(١). وقد جمعه بعبد الله بن أبي إسحاق النحوي(٢) مجلسان على الأقلّ متفاوتان في حدّة الجدل. الأول اعترض فيه النحويّ على الشاعر في علامة الرويّ في قوله: [من الطويل]

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلّفُ(٣)

" قال عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق: بم رفعتَ أو مجلّف؟ فقال: بما يسوؤك وينوؤك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا. ثمّ قال الفرزدق: [من الطويل]

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا

فقال له عبد الله: أردت أن تهجوني فلحنت أيضا"(٤).

وتروي لنا الأخبار أنّ عددا من النحاة المعربين، قد اجتهدوا بعد ذلك في محاولة تفسير الرفع في البيت الأول دون طائل "وهذا البيت صعب الإعراب. قال الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه. وقال ابن قتيبة في كتاب الشعراء(٥): رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضي. ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه"(٦).

(١) البغدادي. خزانة الأدب. ج ٥ ص ١٤٥.

(٢) عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي. من النحاة الأوائل. عرف بميله إلى القياس. تـ ١١٧هـ.

(٣) ابن منظور. لسان العرب. (جلف): والمجلّف الذي أُخذ من جَوانبه؛ قال الفرزدق: وعَضُّ زَمانٍ، يا ابنَ مَرْوانَ، لمْ يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أَو مُجَلَّفُ وقال أَبو الغَوْثِ: المُسْحَتُ المُهْلَكُ.

(٤) البغدادي. خزانة الأدب. ج ٥ ص ١٤٣.

(٥) كذا ولعله كتاب الشعر والشعراء.

(٦) نستعمل م.ن. عندما تتكرر الإحالة على المرجع السابق نفسه ج ٥ ص ١٤٢.

ثاني الأخبار يتعلّق بالفرزدق كذلك، لكنّه كان فيه أقلّ حدّة في تعامله مع ابن أبي إسحاق: "مدح الفرزدق يزيد بن عبد الملك(١) بأبيات فيها: [من البسيط]

مستقبلين شمال الشام تضربهم بحاصب كنديف القطن منشورِ

على عمائمنا يلقى وأرحلنـــا على زواحف تزجى مخّها ريرِ(٢)

قال ابن أبي إسحاق: إنّما هي "ريرُ". وكذلك قياس النحو في هذا الموضع [...] فلمّا ألحّوا على الفرزدق قال:

..... على زواحف تزجيها محاسيرِ"(٣)

يكشف هذان المجلسان عن درجتين مختلفتين من التوتّر الذي وسم تعامل الشاعر مع النحوي. ويتضح أنّ النحوي يقوم بدور المراقب الذي يشعر أنّ له سلطة المنبّه إلى الخطأ المرشد إلى الصواب. أمّا الشاعر فإنّه متردّد بين إنكار هذه السلطة تماما مقررا أنّ الحقيقة عنه تصدر؛ وعلى النحويّ أن يبحث لها عن وجه تفسير، والاعتراف بهذه السلطة، وإعادة صياغة قوله بما يستجيب لقوانين النحو.

ثالث الأخبار يؤكد لنا إدراك النحاة أنّ لهم سلطة تسمح لهم بالنظر في الإنتاج الشعري بصفة استرجاعية. فمنهم من عاد إلى أشعار قيلت في الجاهلية، وربّما في بداية العصر الإسلامي ليقيّمها؛ حتّى وإن فصلته في بعض الحالات عن وفاة قائلها أكثر من مائة سنة. والجدير بالتذكير أنّ سلطة النحو في مثل هذه الحالة تمارس على شعر وجوده سابق لوجود النحو نفسه من وجهة نظر تاريخية: "قال عيسى بن عمر(٤): أساء النابغة [الذبياني](٥) في قوله: [من الطويل]

فبتّ كأنّي ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقعُ

(١) أحد خلفاء بني أمية تـ ١٠٥هـ.

(٢) الجوهري، الصحاح في اللغة. (ريـر) الفرّاء: مُخٌّ رَيْرٌ وريرٌ، أي فاسِدٌ داهبٌ من الهُزال.

(٣) أبو حيان. تذكرة النحاة. ص ١٥٦.

(٤) نحوي ومقرئ من أهل البصرة تـ ١٤٩ هـ.

(٥) شاعر يَعُدُّهُ بعض المصنفين من أصحاب المعلّقات تـ ٦٠٥ م.

ويقول: ووجهه أن يكون السمّ ناقعا"[١].

وإذا كان الفرزدق على ما ذكره بعض النقاد من التعجرف والاستقواء على قوانين اللغة، فإنّ النابغة يبدو في نظرهم على النقيض من ذلك: "يقول [أبو عبيدة][٢] من فضل النابغة على جميع الشعراء: هو أوضحهم كلاما وأقلّهم سقطا وحشوا وأجودهم مقاطع وأحسنهم مطالع..."[٣]. ولعلّ هذا مما يقوم شاهدا على أنّ من النحاة من لم يكن يأخذ بالأحكام المسبقة في ممارسته سلطته على الشعر.

يدلّ الخبر الرابع على أنّ سلطة النحاة لم تقتصر على إنتاج الشعر، بل إنّهم تجاوزوا ذلك إلى مراقبة سلامة ما يردّده عامّة الناس من الأشعار: "سمع أبو عمرو بن العلاء[٤] رجلا ينشد: [من مشطور الطويل]

ومن يغوَ لا يعدم على الغيّ لائما[٥]

فقال: أقوّمك أم أتركك تتسكّع في طمّتك (الخرأة)؟ فقال: بل قوّمني! فقال: قل فمن يغوِ بكسر الواو ألا ترى إلى قول الله عزّ وجلّ " فَغَوَى"[٦]"[٧].

يقوم الخبر الرابع شاهدا على أنّ النحاة أنفسهم لم يكونوا بمنأى عن سلطة الرقابة النحوية التي هي في الأصل ممّا به يختصّون. فتنقلب الأدوار ويصوّبهم من هو أعلم منهم بالشعر: أنشد الكسائي[٨] الرشيد بحضرة الأصمعي[٩]: [من البسيط]

(١) الزبيدي. طبقات ... ص ١٤.

(٢) نحوي تـ ٢١٠هـ.

(٣) ابن قتيبة. الشعر والشعراء. ج ١ ص ١٦٨.

(٤) من الرواة الثقات. أحد القرّاء السبعة. كان من أعلم أهل عصره بالعربية أي النحو تـ ١٥٤ هـ.

(٥) البيت للمرقّش الأصغر تـ ٥٠ قبل الهجرة ومنشده يتمثّل به هنا ليس غير.

(٦) سورة طه. الآية ٢٠.

(٧) الزبيدي. طبقات... ص ٣٦.

(٨) إمام مدرسة الكوفة في النحو. تـ ١٨٩ هـ.

(٩) راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر تـ ٢١٦ هـ.

أم كيف ينفع ما تُعطى العلوق[١] به رئمانَ أنف إذا ما ضُنّ باللبنِ

قال الأصمعي: رئمانُ أنف [برفع النون]. فقال الكسائي: رئمانَ أنف ورئمانَ أنف ! اسكت ليس هذا من صنعتك!"[٢]. والجدير بالملاحظة هو أنّ الكسائي يحتكم في ردّه على الأصمعي إلى المرجعية المعرفية. فالأمر يتعلّق بخلاف في علامة إعراب. وناصية الحقيقة في هذا ـ من وجهة نظر الصناعة ـ إنّما هي في يد النحويّ لا في يد الراوية عالم اللغة حتّى وإن كان من المتمرّسين بالشعر كما هو الحال بالنسبة إلى الأصمعي.

تعود ملابسات الخبر الخامس إلى زمن متأخّر مقارنة بالأخبار السابقة. وقد تأكّدت لنا ضرورة ذكره بما فيه من دلالة على أنّ الشاعر العربي ظلّ حتى بعد أن أقرّ التاريخ سلطة النحو والنحاة ـ في آخر القرن الثالث للهجرة ـ ينازع النحوي ومن ينتمي إلى منظومة النحو البشرية كالمعلّمين... فلا يكاد يعترف بسلطتهم. فالبحتري[٣] في هذا الخبر يصوّر المعرفة بالنحو تصويرا يدعو إلى النظر: "... ودخل [أبو العيناء][٤] على إبراهيم بن المدبر[٥]، وعنده الفَضْل بن اليزيدي[٦]، وهو يُلقي على ابنه مسائل من النحو، فقال: في أي باب هذا؟ قال: في باب الفاعل والمفعول به، قال: هذا بابي وباب الوالدة حفظها اللّه. فغضب الفَضْل وانصرف؛ وكان البحتري حاضراً فكتب بعد ذلك بقصيدته إلى إبراهيم بن المدبر التي أولها: [من الخفيف]

(١) ابن منظور . لسان العرب. (علق) العَلوقُ ما تَعْلُقه الإبل أي ترعاه، وقيل هو نبت.

(٢) الزبيدي. طبقات... ص ص ١٢٨–١٢٩.

(٣) هو أحد أشهر ثلاثة شعراء في العصر العباسي : المتنبي وأبو تمّام والبحتري. كان شاعرا في بلاط الخلفاء... له ديوان ضخم أكثره في المديح وأقلّه في الرثاء والهجاء. ت ٢٨٥ هـ.

(٤) من ظرفاء العرب. كان حاضر البديهة سريع الجواب. ت ٢٨٣ هـ.

(٥) أحد البلغاء والشعراء ندب إلى الوزارة سنة ٢٦٣ هـ . ت ٢٧٩ هـ.

(٦) أديب وصفه ياقوت الحموي بأنه أحد الرواة العلماء وكان يؤدّب الأولاد ويعلّمهم.

١ . ذَكَّرَتْنِيكَ رَوْحَة للشَمُـــــولِ أَوْقَدَتْ لوْعتي وهَاجَت غَليلي

وفيها يقول: .....

٢ . غَيْرَ أن المعلمين على حَـــا ..... لٍ قليلو التمييز ضَعْفَى العُقُولِ

٣ . فإذا ما تَذاكرَه[١] النَّاسُ معنـى مِنْ متينِ الأشعار والمجهول

٤ . قال: هذا لَنا ونحن كشفْنـــا غَيْبَه للسّؤال والمســـؤول

٥ . ضرب الأصمعيُّ فيهم أم الأحـ..... مرُ[٢] أم ألقحوا بأير الخَلِيـل[٣]

٦ . جُلُّ ما عنده التردّد في الفـــا ..... علِ مِنْ وَالِدَيْهِ والْمَفْعُـــولِ"[٤]

نتبيّن من هذا الخبر أنّ حضور البحتري مجلسا يُعلّم فيه النحو كان قادحا للتعبير عن موقفه من علاقة النحاة بالشعراء. فهو يهجو المعلّمين ـ لكونهم من المنظومة البشرية الممثلة للسلطة النحوية ـ واصفا إيّاهم بضعف العقل (البيت ٢) وبالادّعاء (البيت ٤) وبالنظر في مسائل خلافية لا أهمية تذكر لها في نظره (البيت ٦). بل إنّه رسم للمعلّمين صورة ساخرة جنسية فاحشة تحطّ من قيمة المعلّم، وتقدّمه في هيئة أنثى يقتصر دورها على حمل بذرة النحاة واللغويين والرواة...

حاولنا من خلال هذه الأخبار الخمسة بيان نماذج من الصراع الذي عاشته الحضارة العربية الإسلامية في القرون الثلاثة الأولى بين المنظومتين البشريتين الممثلتين للشعر من ناحية والنحو من ناحية أخرى. وبالرغم ممّا بين الطرفين من تداخل وتبادل للأدوار كما في الخبر الثالث ـ بحكم موسوعية المعرفة في تلك الفترة ـ فإنّنا نستطيع أن نتحدّث عن طرفين بحكم مظاهر السلوك والممارسة.

(١) كذا والوزن لا يستقيم إلا بحذف الهاء.

(٢) خلف الأحمر : من الرواة والنسابين والعلماء بغريب اللغة والنحو والشعر رواية ونقدا ت ١٨٠ هـ .

(٣) الخليل بن أحمد إمام في اللغة والنحو والعروض . وهو أستاذ سيبويه. ت ١٧٠ هـ.

(٤) الحصري القيرواني. زهر الآداب...ج ١ ص ٢٦٤ .

ويتبين لنا أنّ الصراع بينهما يتّسم بالملامح التالية:

– هو صراع بحضور الطرفين كما في سائر الأخبار وبغياب أحدهما كما في الخبر الثالث.

– هو صراع يتّسم من جانب النحاة بمحاولات متكرّرة لفرض سلطة رقابة على الشعر إنتاجا وإنشادا.

– وهو صراع يتّسم من جانب الشعراء بالعنف والتقليل من شأن النحو والصناعة النحوية، ويتراوح بين رفض مسيطر على أغلب الأخبار للانصياع لسلطة النحاة وقبول لهذه السلطة بشكل صريح لكن نادر. فكأنّ القاعدة هي الرفض والشذوذ هو القبول.

نلاحظ في هذا السياق أنّ سلطة الرقابة النحوية لم تكن مطلقة في المرحلة التي ننظر فيها. ذلك أنّ النحاة قد شدّدوا في الشعر إنتاجا وإنشادا أكثر من تشديدهم في الكلام العادي. فقد كان النحاة مدركين أنّ ما جرّدوه من قوانين لا تدخل فيه كل وجوه الكلام: "قلت له [عيسى بن عمر][1] خبرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا. قلت: فمن تكلّم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلّم به، أتراه مخطئا؟ قال: لا!"[2] وذهب أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) إلى أنّ وجوه الخروج عن هذه القوانين من باب اللغات أي اللهجات". سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربيّة [أي نحوا] أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات"[3]. ويبدو لنا أنّ الفرق في تعامل النحاة مع الفئتين يرجع في

(١) نحوي جعله الزبيدي من الطبقة الرابعة من نحاة البصرة أي الطبقة السابقة لطبقة الخليل. ت ١٤٩ هـ.

(٣) الزبيدي. طبقات...ص ٤٥.

(٤) م.ن. ص ٣٩.

جانب كبير منه إلى حدسهم بما نسمّيه اليوم "مستويات لغويّة" . ويرجع في جانب آخر إلى مسائل نقف عندها بالتحليل في القسم الثالث من هذا البحث .

ب . قراءة المحدثين لعلاقة النحو بالشعر .

يبدو لنا أنّ دراسة خصائص العلاقات السلطوية الرابطة بين النحو والشعر في حاجة إلى استكشاف آراء المحدثين في هذا المجال . فقد استجدّ في الفكر العربي في العصر الحديث من المؤثرات الفكرية ما يجعل مواقف هؤلاء في هذا الشأن محتاجة إلى العرض والتحليل . ونظرا إلى تعذّر عرض كل المواقف في المساحة المخصّصة لهذا البحث فإنّنا نكتفي بتقديم ثلاثة نماذج مختلفة، نزعم أنّها باختلافها تختزل كلّ التجارب الحديثة وتمثّلها : الاستشراق وإبراهيم أنيس ومحمد حماسة عبد اللطيف .

نعتمد في نموذج الاستشراق رأيين متباينين في مسألة علاقة الشعر بالنحو . جاء الأول في سياق الحديث عن علاقة الشعر الحديث بالشعر القديم : "ولئن كان الزهاوي (١٨٦٣–١٩٣٦) لا يزال يعتبر قيود الصرف والنحو من عوائق الخلق الشعري فإنّ بعضهم اليوم يعارضون هذا الرأي ويريدون ـ إذ إنّ الشعر هو ميدانُ نفسِه ـ أن يحطّموا كلّ ما ينتسب من قريب أو بعيد إلى تعبير منطقي"(١) . ولئن جاء هذا الرأي استطرادا في سياق حديث المؤلف عن الشاعر العراقي صدقي الزهاوي فإنّ أهميته تتمثّل في تضمين أندري ميكال ـ هذا المؤرّخ الفرنسي للأدب العربي ـ لرأي يعبّر عن استقلال الشعر لا عن النحو فقط وإنما عن كلّ القيود فهو "ميدان نفسه" .

يعود ثاني الرأيين إلى أواخر القرن التاسع عشر . وقد جاء عرضا في مقدّمة المستشرق الفرنسي أ . غوغويّه Antoine Goguyer لترجمته لألفية ابن مالك . فهو يقارن بين الحضارتين الغربية والشرقية في شأن العلاقة بين الشعراء والنحاة : "هنا

(١) ميكال أندري .الأدب العربي . ترجمة رفيق بن ونّاس . . . ص ١١٦ .

[في الحضارة الغربية] وضعُ المؤلفات مقصور على الأدباء [. . .] كلّ هؤلاء المؤلفين يعرفون النحو [. . .] فلا يستعملون من العبارات ومن الأساليب البلاغية إلّا ما سمحت به التشريعات الاعتباطية غالبا، تلك المضمّنة في قوانين شديدة التضييق. وخلافا لذلك، هناك [في الحضارة الشرقية] الأعرابيّ، بدويّ الصحراء، راعي الإبل الطليق، الفضّ، الخشن، الغليظ، الجاهل بكلّ قانون سوى السنّة [الشعرية] (الشديدة الدّقة، في حقيقة الأمر، والخالصة من كلّ تأثير أعجمي) هو الذي يملي على النحاة آلاف القواعد [المتحكّمة] في اللغة الطبيعيّة"(١). وتجدر الملاحظة أننا سقنا هذين الرأيين باعتبارهما من المحاولات الأولى في العصر الحديث؛ لكن ننبّه إلى أنهما لم يكونا لمختصّين في الموضوع على وجه الحقيقة بقدرما كانا من الأحكام التي يُنطلق فيها من معطيات عامّة، أو من زاوية نظر الدارس الأجنبي المتأثر ضرورة بمنشئه الحضاري. ويظلّ مثل هذين الرأيين مفيدا من وجهين: أوّلهما دلالته على أنّ مسألة النزاع بين الشعر والنحو يمكن أن يتوجه فيها الناظر حسب ما له من قناعات معرفية؛ فتختلف الأحكام تبعا لذلك. وثانيهما أنّ القول في هذا الأمر ليس مقتصرا على العرب وإنّما هو مشاع بين العرب والعجم؛ وهو ما يعني أنّ لهذه المسألة بعدا كونيا نؤكّده بقرائن أخرى في المرحلة الثانية من البحث.

ينتمي كلّ من إبراهيم أنيس ومحمد حماسة عبد اللطيف في اعتقادنا إلى

(١) غوغويّه. ألفية ابن مالك. ط. ١٨٨٦. ص. xiv. «Ici les lettrés seuls ont composé des ouvrages;. . . tous ces auteurs connaissent la grammaire ..., et n'employaient que des expressions , des tournures, autorisées par une législation souvent arbitraire, classées d'avance dans un code fort étroit . Là au contraire c'est le paysan, le Bédouin du désert, le chamelier indépendant, grossier, ignorant de toute autre loi que celle d'une tradition (fort précise, il faut l'avouer, et intacte de toute influence étrangère), qui dicte aux grammairiens les milliers de règles du langage naturel.).

مدرسة التيسير الحديثة. وكان من أهمّ ما اشترك فيه المنتسبون إليها مهاجمة التراث النحوي وعده من معوّقات تعليم العربية، وتعميم نشرها بين المتعلّمين العرب(١). وقد تناول كلّ واحد من العلمين المذكورين مسألة علاقة النحو بالشعر من وجهة نظر مخصوصة وجّهت موقفه منها.

عدّ إبراهيم أنيس أنّ ما وصل إلينا عن نشأة النحو العربي وتأسيس قوانينه ليس مطابقا للحقائق التاريخية؛ وإنما هو أقرب إلى باب الاختلاق. فأكّد بالخصوص أنّ مباحث الإعراب قصّة اصطنع النحاة وضعها: "ما أروعها قصّة [. . .] حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجريّ أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام"(٢). ذلك أنّ ما تتضمنه كتب النحاة من قوانين متّصلة بعلامات الإعراب والعامل والمعمول... مسائل نظرية منقطعة الصلة بالواقع اللغوي...: "لا مناص لنا من أن نعدّ ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمتّ للسليقة اللغوية بصلة"(٣). لكنه يستدرك القول بعد ذلك، ويذهب إلى أنّ النحاة لم يصطنعوا كلّ قوانين اللغة وإنّما "ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض أصوله رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة"(٤). أمّا رأيه في قواعد العربية التي وضعها النحاة فظلّ ثابتا. فهي قواعد من صنع النحاة لا تنطبق على واقع كلام العرب. والنحاة وقعوا ـ في نظره على الأقل ـ في خطأ منهجي كبير يتمثّل في كونهم لم يستقرئوا كلام العرب استقراء تامّا: "فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطؤوا تفسيره واستنبطوا قواعده قبل أن يتمّ لهم الاستقراء [. . .] بدؤوا

(١) بن حمودة رفيق. بالنسبة إلى المنشورات الحديثة نثبت سنة نشر الكتاب أولا ثمّ الصفحة المحال إليها. ٢٠٠٤. ص ٣٣٥ .

(٢) إبراهيم أنيس .. ١٩٧٨. ص ١٩٨.

(٣) م.ن. ص ٢٠٣.

(٤) م.ن. ص ٢١٦.

يقعّدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال فأهملوا ما أهملوا وقاسوا ما قاسوا ثمّ خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا"(١).

تبدو علاقة النحاة بالشعراء في تقدير إبراهيم أنيس علاقة علويّة موسومة بالتحكّم والسيطرة عبر العصور. فسلطة النحاة على الشعراء والأدباء والبلغاء مطلقة لا ينازعهم فيها أحد. ذلك أنّ نظرية الإعراب التي صنعوها كانت بالنسبة إليهم حصنا منيعا "امتنع حتّى على الكتاب والخطباء والشعراء فصحاء العربية"(٢). وقد تمثّلت هذه السلطة في مراقبة سلامة "كلّ إنتاج أدبي يتسقّطون فيه الهفوات حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة"(٣). والإجراء المتّبع في ممارسة هذه الرقابة يتمثّل في أنّ النحويّ أصبح "يشرّع لهم ويقنّن ويحلّ ويحرّم لا يتورّع عن تخطيء أفصح الفصحاء أو تجريح أبلغ البلغاء متى انحرف عن أصول النحو وقوانينه الإعرابية"(٤).

وكان من تبعات هذه السلطة المطلقة ـ في نظر إبراهيم أنيس ـ أنّ قيمة الشعر أصبحت مرهونة برأي النحوي في إنتاجه: "وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كلّ خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن، وأصبح هذا اللحن وصمة وعارا، وأصبح كافيا للحطّ من منزلة الخطيب أو الشاعر وللحطّ من مكانة الرجل في الهيئة الاجتماعية"(٥).

ومن نتائج هذا النفوذ المطلق الذي حظي به النحاة أن انقاد لهم الشعراء تماما: "دان لهم الكتاب والشعراء في العصور الإسلامية وراعوا في إنتاجهم أصول النحاة

(١) م.ن. ص ٢٤٩.
(٢) م.ن. ص ١٩٨.
(٣) م.ن. ص ١٩٨.
(٤) م.ن. ص ٢٠٧.
(٥) م.ن. ص ٢٠١.

يلتزمونها ولا يحيدون عنها حذر نقدهم وتشنيعهم"(١). بل إنّهم أصبحوا "يعرضون عليهم بضاعتهم فما أجازوه منه تقبله الناس قبولا حسنا"(٢). وبذلك تبدو صورة العلاقة واضحة فقد استقرّ الأمر لسلطان النحاة في العصور الإسلامية ولم ينازعهم الشعراء هذه السلطة.

عدّ إبراهيم أنيس أنّ ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٥هـ) في كتابه "الرد على النحاة" هو الوحيد الذي قاوم سلطة النحاة؛ وذلك باعتراضه على نظرية العامل، وما يستتبعها من قول بصور للإعراب لا تتحقق في اللفظ. لكنه يقرّ بأنّ آراء ابن مضاء لم تزعزع سلطان النحاة، فكتابه ظلّ "مغمورا حتّى كشف عنه حديثا"(٣). ولا يخفى علينا أنّ ابن مضاء قاض انتقد النظرية النحوية العربية من جهة نظر الفقه الظاهري؛ وليس يخفى على متبصّر أنّ نقد منظومة بمقاييس منظومة أخرى يسيرٌ، لكنه غير مُلزم نظرا إلى ما فيه من إسقاط.

يبدو لنا أنّ آراء إبراهيم أنيس في "سلطان" النحاة على الشعراء تندرج في سياق محاولة زعزعة هذه السلطة؛ لكن منطلقاته تختلف عن منطلقات ابن مضاء. ويقتضي منا بيان ذلك أن ننزّل مقترحات إبراهيم أنيس في سياقين متكاملين الأوّل غربيّ والثاني محليّ. فقد كان إبراهيم أنيس من روّاد الدراسات اللغويّة العربيّة الذين تلقّوا تكوينا جامعيّا في الغرب(٤) في مرحل هيمنة الفكر التاريخي المقارني الوضعاني positivisme على النظريات العلمية. ويبدو توظيفه للجانب التاريخي من خلال محاولة قراءته لوضع النحاة القوانين النحوية بمعزل عن مراعاة السليقة اللغوية، ودون اعتماد لاستقراء اللغة المستعملة استقراء تامّا(٥)،

(١) م.ن. ص ٢٠٠.

(٢) م.ن. ص ٢٠٧.

(٣) م.ن. ص ٢١٠.

(٤) متحصّل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٤١.

(٥) م.ن. ص ٢٤٩.

ومن خلال منهج عرضه لسلطة النحاة على الأدباء والشعراء والبلغاء عبر العصور. وتبدو وضعانية تفكيره في تبنيه لآراء ابن مضاء، وفي تخطئته النحاة وفي رفضه دلالة العلامات الإعرابية على المعاني، وفي عده النظرية النحوية غير صادرة عن حقيقة اللغة؛ وإنما هي نظرية ينسبها إبراهيم أنيس إلى النحاة لا إلى اللغة... أمّا مقارنيّة تفكيره فالقرائن عليها منتشرة في الكتاب، لكنّه في مسألة الإعراب وعلاماته أسقط خاصية من خصائص بعض الألسنة على العربية: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل إنّ الأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو بالمعرب. إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا"(١). وهو يجزم بذلك رغم ما تقرّر في الدراسات التاريخية المقارنية من وجود نمطين من الألسن: الاشتقاقية الإعرابية ـ ومنها العربية ـ والإلصاقية.

فضلا عمّا أشرنا إليه من اندراج مقترحات إبراهيم أنيس تاريخيّا وفكريّا في مدرسة التيسير لفتنا أمر محليّ ثان لم نجد الدارسين قد نبّهوا إليه. فقد بدا لنا أنّ تطرّقه إلى سلطة النحاة وسيطرتهم على الأدباء والشعراء والبلغاء لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كان ذريعة توسّل بها لتأكيد سلامة تصوّره لتاريخ النحو؛ وقد عبّر عنه بـ" قصّة الإعراب". فقد واصل إبراهيم أنيس ما بدأه إبراهيم مصطفى وطه حسين قبله. بدأ إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو" على سبيل المثال بالتقليص من العلامات النحوية الحاملة للدلالة. وذهب إبراهيم أنيس إلى نفي كلّ معنى عن كلّ علامة... أمّا طه حسين فقد أنكر وجود الشعر الجاهلي(٢) ثمّ عدّل رأيه فقال

(١) م.ن. ص ٢٤٢.

(٢) في الشعر الجاهلي. ط ١٩٢٦.

بانتحال جزء منه[١]. ولا يغيب عنّا أنّ طه حسين كان من صاغ مقدّمة كتاب "إحياء النحو" واقترح عنوانه[٢]. وكان إبراهيم أنيس يبلغ من العمر ٢٠ سنة عندما ظهر كتاب طه حسين و ٣١ سنة عند نشر كتاب إبراهيم مصطفى. لهذه الأسباب نعتقد أنّه كما كان عند طه حسين "انتحال الأدب الجاهلي" تعديلا لـ"وضع الشعر الجاهلي" كان عند إبراهيم أنيس ابتكار النحاة لبعض ظواهر الإعراب وقياسهم بعض أصوله[٣] تعديلا منه لـ"قصّة وضع النحاة للإعراب". وليس مستبعدا أن يكون السياق التاريخي المحلّي متأثرا تماما بالسياق الغربي؛ فقد كانت الدراسات الغربية في تلك المرحلة التاريخية تعيش ضربا من الإجماع على الثّورة على الفكر التقليدي عموما والأنحاء القديمة بصفة خاصّة.

ولد محمّد حماسة عبد اللطيف سنة ١٩٤١. وتلك هي سنة حصول إبراهيم أنيس على شهادة الدكتوراه. لكن الفارق في العمر لم يمنعه من أن يتبنّى الركيزة الأساسيّة المعدّلة في "قصّة الإعراب" فهو يرى أنّ "النحاة [. . .] نصّبوا أنفسهم حرّاسا على قواعدهم التي لم تنبع من اللغة وحدها بل من القياس أيضا"[٤]. ويبدو لنا أنّ هذا الرأي قد ينزّله في مدرسة التيسير كما ذكرنا، لكنّه لا يحجب تطوّرا جوهريا في تصوّره للموضوع. فتكوينه وتجربته المزدوجة جعلاه يقف عند مجرّد ذكر الرأي المذكور، فلا يستثمره أو يحلّله أو ينظر في استتباعاته. وإنما هو ينساه تقريبا ليبني لنفسه بعد ذلك تصوّرا طريفا يعمّق النظر بمقتضاه في علاقة النحو بالشعر؛ فيفضي به الأمر إلى بيان خصوصيّات الشعر التي تفسّر ـ في نظره ـ تعذّر اعتماده مصدرا لاستخراج قواعد النحو.

(١) في الأدب الجاهلي. ط ١٩٢٧.

(٢) إبراهيم مصطفى. مقدّمة إحياء النحو. ص ١١.

(٣) إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. ص ٢١٦ .

(٤) محمّد حماسة عبد اللطيف. لغة الشعر. . . ص ٧٥ .

تتميّز تجربة محمّد حماسة عبد اللطيف بالبحث في قضايا اللغة قديمها وحديثها. وهو ممّن عمّق النظر في مسائل نظرية، واهتمّ بمباحث إجرائية تطبيقيّة. ولعلّ خير دليل على ذلك ما أصدره من بحوث وكتب في هذه المواضيع(١). وتقوم المواضيع التي تطرّق إليها شاهدا على شموليّة تجربته في تناوله للظواهر اللغويّة. فقد عالج مباحث الجملة والعلامة والتوابع والفعل والاسم... وهي مباحث من صميم نظام اللغة. ونظر إلى هذه المباحث من جانبي الشكل والدلالة. وقد لا يتّفق الدارسون في درجات عمق هذه البحوث، لكنّ المرجّح أنّه لا اختلاف في أنّ ما تناوله بالدّراسة يرسّخ قدمه في الصناعة النحويّة العربيّة التي أفادت من البحوث الغربية الحديثة وحاولت التجديد.

لم تقتصر تجربة محمّد حماسة عبد اللطيف على الاشتغال بالجانب الصناعي من اللغة بل إنّه اشتغل باللغة باعتبارها أداة طبيعيّة تعبّر عمّا يختلج في النفس من الأحاسيس. وتمثّل ذلك في خوضه تجربة الإبداع الشعرية(٢). وليس غرضنا هنا أن نقيّم هذه التجربة؛ فذلك قد يكون في غير هذا السياق؛ وإنّما نريد أن نبيّن أنّ هذه التجربة هي التي يسّرت له وضع كتب عالج فيها مسائل لغويّة ذات علاقة بالشعر(٣).

(١) نذكر له في ذلك مجموعة من الكتب المنشورة لعلّ أهمّها: ١. في بناء الجملة العربية. الكويت١٩٨٢. ٢. النحو والدلالة. القاهرة ١٩٨٣. ٣. العلامة الإعرابية. الكويت١٩٨٤. ٤. التوابع في الجملة العربية. القاهرة١٩٨٧. ٥. من الأنماط التحويلية في النحو العربي١٩٩٠. ٦. التحليل الصرفي للأسماء في العربية. ١٩٩٥. ٧. التحليل الصرفي للفعل في العربية. ١٩٩٥.

(٢) أعماله الشعرية المنشورة: ١. ثلاثة ألحان مصرية (بالاشتراك)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٠. ٢. نافذة في جدار الصمت (بالاشتراك)، مكتبة الشباب ١٩٧٥. ٣. حوار مع النيل، دار غريب ٢٠٠٠. ٤. سنابل العمر. دار غريب ٢٠٠٥.

(٣) نذكر له في ذلك مجموعة من الكتب المنشورة لعلّ أهمّها: ١. لغة الشعر: دراسة في الضرورات الشعرية. دار الشروق. القاهرة/ بيروت ١٩٦٨ ٢. الضرورة الشعرية في النحو العربي. مكتبة دار العلوم ١٩٧٩. ٣. الجملة في الشعر العربي. مكتبة الخانجي ١٩٨٩. ٤. اللغة وبناء الشعر. القاهرة ١٩٩٢. ٥. القافية في الشعر العربي. القاهرة ١٩٩٦. ٦. الإبداع الموازي. دار غريب ٢٠٠١.

ويبدو لنا أنّ هذا التمشّي المتكامل في التجربة جعل آراء محمّد حماسة عبداللطيف في المسائل اللغوية ذات العلاقة بالشعر تكتسب النضج الضروري لأخذ المباحث أخذ اللغويّ الذي لم ينغلق بين جدران الأبراج النظرية؛ وإنّما أخْذ اللغويّ الذي ارتوى من منابع صناعة اللغة مختبرا سلامة الصناعة النحوية في القول الشعري الطبيعيّ.

يمكن لنا أن نختزل خلاصة تجربة محمّد حماسة عبد اللطيف في علاقة النحو بالشعر في أنّ للشعر خصوصيات لم يراعها النحويّ في كلّ الحالات. ويرجع ذلك في تقديره إلى أنّ النحويّ ظلّ في الغالب متمسّكا بدور الرقيب الحارس للنظام ولذلك تتأزّم الأمور بين الطرفين: "إنّ النحويّين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشدّدون في الحراسة على حين اعتليت الأسوار من الخلف وأُخِذ كلّ شيء تقريبا"(١). ولا نرى في هذا الموقف مناهضة لصفوية النحاة وإنما نعتقد أنّ فيه تلميحا لكون علاقة النحو بالشعر فاسدة إذا بنيت على أساس الرقابة وأنّ النتيجة الحاصلة من تشديد النحاة رقابتهم على الشعراء هي أن للشعر مسالك يتجاوز بها ما في هذه الرقابة من سلطة. ولعلّ صورة تجاوز هذه السلطة تظهر في استيلاء الشعراء على سلطة النحاة فيصبحون عندئذ منشئين للنحو. يتجلّى ذلك في تبنّي محمّد حماسه عبد اللطيف لرأي مصطفى ناصف(٢): "النحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغويّة والّذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطإ؛ أو يرون الصواب رأيا واحدا. النحو مشغلة الفنّانين والشعراء. والشعراء أو الفنّانون هم الّذين يفهمون النحو أو هم الّذين يبدعون النحو. فالنحو إبداع"(٣).

(١) محمّد حماسة عبد اللطيف. النحو والدلالة. ص ٢٨.

(٢) ولد سنة ١٩٢٢. وتحصّل على الدكتورا في البلاغة سنة ١٩٥٢. حاول أن يجدّد النظر في الأدب القديم بما أفاده من نظريات النقد الحديثة.

(٣) ضمن محمّد حماسة عبد اللطيف. النحو والدلالة. ص ٩.

ولعلّنا نحتاج إلى الوقوف على بعض المعطيات التي نستعين بها على فهم هذا الموقف الغريب الذي يزعم أنّ الشعراء قادرون على أداء المهمّة المنوطة في الأصل بعهدة النحاة.

تلقّى محمّد حماسة عبد اللطيف تكوينه الأكاديمي في مصر(١). ويبدو أنّ ذلك مكّنه من الاطلاع على التراث النحوي؛ لكنّه فضلا عن ذلك اطّلع على جانب من التفكير اللسانيّ الذي قدّم وجوها من التفسير لخصوصيات الإبداع الشعري. وقد تيسّر له ذلك بفضل وجود بعض الكتب المترجمة، وبفضل معرفته باللغة الإنكليزية. ويكفينا دليلا على ذلك أن نذكر من مصادره علمين هما شارل بالّي(٢) Charles Bally ويسبرسن(٣) Otto Jespersen. أفضت المصادر المختلفة المتنوعة التي اطلع عليها محمّد حماسة عبد اللطيف إلى الجزم باختلاف لغة الأدب عن لغة الحياة العاديّة واختلاف لغة الشعر تخصيصا عن لغة النثر(٤). وبناء على أنّ الشاعر يتوجّه إلى استعمال اللغة استعمالا جماليّا شأنه في ذلك شأن الرسّام مع الألوان والموسيقيّ مع الأنغام... حاول إجمال الخصائص الفنية الإبداعية للشعر من وزن وقافية وتجربة شعرية...(٥). وحاول أيضا إجمال أهمّ الخصائص النحويّة المميّزة للكتابة الشعرية: "تتمثّل بعض الخصائص النحوية للشعر في عدم التزامه بقانون التضامّ، إذ يُفصَل فيه بين المتضامَّين أو يحذف أحدهما أو يخلّ بوجه النظام

(١) تحصّل على الدكتوراه من دار العلوم سنة ١٩٦٧.

(٢) هو لساني فرنسي ١٨٦٥–١٩٤٧. ينتمي إلى مدرسة جينيف. يعتبر مؤسّسا للنظريات اللسانية في مجال الأسلوبية بفضل كتابه Traité de stylistique française 1909.

(٣) لساني دنمركي ١٨٦٠–١٩٤٥. عرف بطرافته في معالجة المسائل اللغوية بنظرة فيها خروج عن ضوابط البنيوية السائدة في عصره. له إنتاج غزير لعلّ أهمّه: Language: it's nature, development and origin 1922, The philosophy of grammar 1924

(٤) محمّد حماسة عبد اللطيف. لغة الشعر... ص٣٧٢.

(٥) م.ن. ص ٣٧٢.

أو يجمع بين المتضامَّين؛ وكذلك في عدم التزامه بقانون العلامة الإعرابية الصارم الذي فرضه النحاة، والتخلّص من وسائل الربط وقانون المطابقة، واستغلال حرّيّة الرتبة في التقديم والتأخير"(١). وعاد إلى كتب النحاة القدامى فاستخرج أربع عشرة مسألة(٢) تعالج مسائل تركيبية لم تظهر في غير الشعر. وقد حاول النحاة أن يصوغوا لها قوانين خاصة بها. وقد خلص إلى أنّ " لغة الشعر تختلف لغتها عن لغة النثر لما يمتاز به الشعر من خصائص فنّية تقتضي تراكيب معيّنة يسمح للشاعر فيها بحرّيّة أكثر في التقديم والتأخير وغير ذلك ليلائم بين المضمون من جانب والإطار الخارجيّ وهو الوزن والقافية من جانب آخر"(٣). وبذلك يكون قد استدلّ على أنّ الشعر لا يصلح أن يكون مدوّنة تجرّد منها قوانين عامّة للغة.

فمن البديهي إذا ألا يخضع الشاعر لسلطة النحوي المراقب بقوانينه العامّة. وإنّنا إذ لا ننفي القول بخصوصية الشعر بوصفه تعبيرا فنّيا عن الأحاسيس والمشاعر فإنّنا لا نرى الشعر يستقلّ تماما بقوانين تركيبية تعنيه حصريا؛ وإنما يتعلّق الأمر ببعض الظواهر العبارية التي نبّه إليها محمّد حماسة عبد اللطيف، والتي تحتاج في اعتقادنا إلى اجتهاد من النحاة لتأويلها، فلا تكون من قبيل ما يصنّف في باب الأخطاء وإنّما تكون من قبيل الرخصة الشعرية أي ما يخرج عن القانون العامّ لضرورة دون أن يلتبس المعنى بسببه. ومهما كانت الأبواب النحوية التي تندرج تحتها هذه الرّخص، فإنّها لا تكون في تقديرنا حجّة على أنّ الشعراء قادرون على خلق قوانين جديدة في النحو. فهم بالإبداع ومن أجله يخرقون بعض القوانين، لكن لا يصل الأمر إلى أنّهم يضعون قوانين يسنّها الواحد منهم ليتّبعها غيره من الشعراء. فلو وقع ذلك لانتفى جوهر الشعر وهو الإبداع.

(١) م.ن. ص ٣٨٣.

(٢) م.ن. ص ص ٣٩٧–٤٠٢.

(٣) م.ن. ص ٤٠٣.

اختلفت المواقف الثلاثة التي عرضنا أهم جوانبها عمقا وثراء في تناول علاقة النحاة بالشعراء. لكنها اتفقت في القول بوجود علاقة تحكّم تربط بين الفئتين: فمن ناحية رأى غوغويّة أنّ الشاعر العربي البدوي يقول على السجية، أمّا النحوي فيضع القاعدة المفسرة لقول الشاعر. وهو رأي نجد حجة عليه عند محمد حماسة عبد اللطيف في الأربع عشرة مسألة، التي تختص قوانينها النحوية بالقول الشعري. ومن ناحية ثانية رأى إبراهيم أنيس أنّ سلطة النحاة على الشعر والشعراء أصبحت أمرا مقضيا ونهائيا، وقد سلّم الشعراء بهذه السلطة حتى إنهم لا ينازعون فيها. لكن محمد حماسة عبد اللطيف كان أكثر تعمّقا في تناول المسألة؛ ذلك أنه ـ رغم تبنّيه لجانب من مواقف إبراهيم أنيس ـ فإنّه قد استمدّ من التفكير اللساني الحديث الحجج التي تبرّر ضرورة فكّ الارتباط في هذا النزاع. فللشعر ـ في اعتقاده ـ من الخصوصيات في إنشاء القول ما يبرّر إمكانات الخروج عن القوانين النحوية، ويعصمه عن الانصياع التام لقوانين اللغة العادية.

ثانيا: حفريات معرفية في تفسير حقيقة العلاقات السلطوية بين النحاة والشعراء إلى نهاية القرن الثالث الهجريّ.

أردنا من خلال هذا البحث أن نرسم صورة متناسقة المعطيات لما عاشه الشعراء في علاقتهم بالنحاة في الحضارة العربية الإسلامية، في القرون الثلاثة الأولى للهجرة من صعوبات في التواصل. لكن عرضنا للأخبار الموثقة لهذه العلاقة الإشكالية وتحليلها في مرحلة أولى ثمّ دراستنا لنماذج من قراءة المحدثين لهذه الأخبار لم يحققا الغرض المنشود. فلم يتيسر الكشف عن أسرار هذه العلاقة المتردّدة بين العدائية والتشاتم والمهادنة: يقبل النحاة من حيث المبدأ أن تخرج بعض وجوه الاستعمال عن القوانين، لكن عندما يتعلّق الأمر بقول من الشعر لا يتردّدون في تخطئة الشاعر ودعوته إلى احترام قوانين النحو. أمّا الشعراء فإنّهم ينشئون الشعر،

حتى إذا ما نبّههم النحاة إلى ما خرج منه عن قوانين النحو، ثار منهم من ثار رافضا هذه الرقابة، واستجاب منهم من استجاب منصاعا لسلطة النحوي. وقد يقف الشاعر الواحد الموقفين في مناسبتين مختلفتين. ولعلّه لا يتيسّر أن ندرك بعض خفايا هذه الصور المتناقضة لعلاقة النحاة بالشعراء بغير الرجوع إلى السياق التاريخي الذي تعايش فيه مجالا النحو والشعر في المرحلة التي حدّدناها؛ ثمّ محاولة الوقوف على الخصائص المعرفية المميزة لكلّ من المجالين مقارنة بالثاني.

أ. موقع الشعر والنحو في المنظومة المعرفية إلى نهاية القرن الثالث الهجري.

لا نقصد في هذا السياق أن ننظر في منظومة المعارف التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية في هذه المرحلة. فنحن لا نحتاج إلى ذلك في حدود هذا البحث. ذلك أنّ الذي يعنينا تحديدا هو فضاء التواصل الذي تقاطع فيه الشعر والنحو باعتبارهما مجالين معرفيين حكمت حضارة العرب بأن يلتقيا في زمن معين من تاريخها لقاء لم يخل من الصدام أحيانا. ومطلبنا هو حقيقة ما تدلّ عليه الأخبار التي عرضناها سابقا باعتبارها عددا من الملفوظات "التي نستطيع تحديد شروط وجودها"(١)؛ وباعتبار أنّ الحفريات التي نقصد القيام بها إنما هي "ممارسة تاريخية تكشف عن أنماط تكوّن الخطابات وتعاقبها وتشابكها وهوّة الاختلاف، التي تفصل بينها."(٢)؛ لذلك نحاول هنا أن ننزّل الشعر ثمّ النحو في سياق الملابسات التاريخية، التي عرفها المجالان المعرفيان إلى نهاية القرن الثالث الهجريّ ساعين إلى تجنّب ما وقعت فيه بعض الدراسات من إطلاق للأحكام سهوا عن السياق التاريخي.

نوّه القدماء بمنزلة الشعر في حياة العرب منذ الجاهلية حتّى شاع بينهم أنّه

(1) M.Foucault . L'Archéologie du savoir : p 153.

(٢) السيد ولد أباه. التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو .ص١٠١..

"ديوان العرب" . ويبدو أنّ هذه المنزلة بقيت على ما هي عليه من القوة ـ على الأقل في نظر بعض النقّاد ـ في المرحلة التي تعنينا بالدراسة. فقد اعتنى مؤلفون عديدون بالكتابة في الشعر و قلّ أن نجد كتابا في الأدب لا يتطرّق إلى الشعر، بل وضعت في نقد الشعر كتب خصته بالقول؛ ومن المصنّفين من عالج مسائله في الصنفين من الكتب، ومن هؤلاء ابن قتيبة (تـ ٢٧٦هـ). قال في ذلك: "الشعر مَعْدِنُ عِلْم العرب، وسِفْرُ حِكمتِها، وديوان أخبارها، ومستَوْدَعُ أيامها، والسُورُ المضروبُ على مآثرها، والخَندَقُ المحجوزُ على مفاخرها، والشاهدُ العَدْلُ يومَ النَفار، والحُجةُ القاطِعةُ عند الخِصَام؛ ومن لم يقم عندهم على شَرَفه وما يدَّعِيه لسلفه من المناقب الكريمة والفِعَال الحميدة، بيت منه، شَذَّت مَساعيه وإِن كانت مشهورة، ودرسَت على مُرور الأيّام وإِن كانت جِساماً؛ ومن قيدها بقوافي الشعر، وأوثقها بأوزانه، وأشهَرها بالبيت النادر، والمَثَل السائر، والمعنى اللطيف، أخلدها على الدهر، وأخلصها من الجَحْد، ورفع عنها كَيْدَ العُدو وغضّ عينِ الحسود"(١).

نتبيّن من هذا الرأي أنّ للشعر عند العرب أهمية تغطي الأزمنة الثلاثة. فهو "مستودع أيام العرب والسور المضروب على مآثرها"؛ يحفظ تاريخ العرب من الضياع ويدوّن ما عرفته في ماضيها من مجد. وهو الضامن في الحاضر للشهرة، والاعتراف بالمنزلة والحامي من آفة النسيان بمرور الزمان ؛ وهو الكفيل بتخليد المآثر عبر الدهر في مستقبل الأيام. ولعلّ امتداد أهمية الشعر على الماضي والحاضر والمستقبل هو الذي يفسّر وجه الإطلاق في الحكم المتصدّر لهذا الشاهد : "الشعر معدن علم العرب وسفر حكمتها" وهو فضلا عن ذلك يفسّر أنّ الشعر كان عند العرب "الشاهد العدل يوم النفار، والحجة القاطعة عند الخصام". فهو المرجع الذي يحتكم إليه عند الاختلاف في تحديد الحقيقة؛ وهو المركز في العلم عند العرب؛

(١) ابن قتيبة .عيون الأخبار. ج ٢. ص ٢٠٠– ٢٠١.

وهو خلاصة تجاربها.

هذا الشاهد من القرن الثالث للهجرة؛ لكنّه يستعمل معجما يحيل على قيم عرفها المجتمع العربي منذ الجاهلية: أيّام العرب، خندق المفاخر، النفار. ويصعب في تقديرنا أن نقتنع بأنّ القرون الإسلامية الثلاثة الأولى، لم يطرأ فيها ما غيّر نظرة العربي إلى الشعر. فالقرآن تضمّن سورة خصّت الشعراء بالذكر في التسمية. ولئن لم يكن نصيب الشعراء فيها إلا سبع آيات من مائتين وسبع وعشرين، فإنّ مضمون الآيات التي تكلّمت عنهم يدعو إلى التفكير. تضع هذه الآيات الشعراء تلميحا في زمرة الأفّاكين الآثمين الكذابين، الذين يتعامل معهم الشياطين، ثمّ تصفهم تصريحا بالتهويم وبمخالفة الفعل للقول، وتصف من اتبعهم بالغواية. وتستثني من ذلك من آمن وعمل صالحا وأكثر من ذكر الله، قبل أن تنتهي بتوعّد الظالمين: " هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ * وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ * إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيراً وَانتَصَرُوا مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ".

كان الخطاب المتحدّث به عن الشعراء في هذه الآيات حادّا إلى درجة جعلت شعراء من أصحاب الرسول ﷺ يسعون إليه باكين: " لما نزلت: (والشعراء يتبعهم الغاوون)، جاء حسان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك إلى رسول الله ﷺ وهم يبكون فقالوا: قد علم الله حين أنزل هذه الآية أنا شعراء. فتلا النبي ﷺ: (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) قال: أنتم، (وذكروا الله كثيرا) قال: أنتم، (وانتصروا من بعد ما ظلموا) قال: أنتم"(١).

ليس النظر في أسباب نزول هذه الآيات ممّا يقتضيه بحثنا، لكنّ قراءتنا لنصّها،

(١) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. ج ٦. ص ١٧٥.

ولبعض ما جاء عند المفسّرين يجعلنا نفترض وجود صراع، عاشه الدين الإسلامي حينها ضدّ عدد من الشعراء. والسبب الذي يهمّنا من ذلك الصراع، هو أيضا تنازع على السلطة. فالقرآن بإعجازه نازع الشعر بلاغته، والقرآن بوصفه مرجع نظر في مسائل الدنيا والدين قد تجاوز الشعر باعتباره محتكما إليه في تحديد الحقيقة. وهكذا مثّل القرآن خطرا يهدّد ما بناه تاريخ الجاهلية للشعر من سلطة.

وما تذكره الأخبار من تهجّم لعدد من الشعراء على الرسول وعلى الإسلام إنما كان هذا من أهمّ أسبابه. ولا نفهم تنزيه القرآن عن أن يكون شعرا وتنزيه الرسول عن أن يكون شاعرا(١) إلا أنه من باب الإشهار بأنّ القرآن هو الكلام الذي لا يقارن إعجازه ببلاغة الشعر، و نصّه هو المرجع في تحديد الأحكام. وإنّ ذلك لممّا يندرج في إطار هذا الصراع على السلطة. ولا يستوي في تقديرنا أن نفسّر ما جاء في سورة الشعراء بأنّ "الشاعر بين كذب وإضحاك" وأننا "لا نكاد نرى شاعرا إلا مادحا ضارعا أو هاجيا ذا قذع، وهذه أوصاف لا تليق بنبيّ.."(٢). فهذه تعلات واهية قد يقبلها بسيط التفكير؛ لكن لا يصدّقها عربي يعرف ما كان للشعر من نفوذ قبل الإسلام. ولو كانت تلك هي حقيقة الأسباب لما قبل الرسول أن يكون من أصحابه شعراء، ولما قال "إنّ من البيان لسحرا وإنّ من الشعر لحكمة"(٣). ولو كان ذلك صحيحا لما اتخذ الشعر مرجعا لتفسير غريب القرآن.

والأخبار عن هذه المسألة متواترة في ما ينسب إلى ابن عبّاس (ت٦٨هـ)(٤) وغيره من أقوال. لكن لا يفوتنا أن ننبه إلى أنّ بعض المفسرين قد تحرّج من تفسير القرآن بالشعر بعد ذلك. إنّ الذي يعنينا من تحليل العلاقة بين الشعراء والإسلام من

(١) ابن فارس. الصاحبي.... ص ٢١١. وانظر أيضا الآيات (يس٦٩) و(الحاقّة ٤٠-٤٣).
(٢) م.ن. ص ٢١١.
(٣) م.ن. ص ٢١٢.
(٤) القرطبي .الجامع لأحكام القرآن .ج ١. ص ٢٤-٢٥ .

خلال السبع الآيات من سورة الشعراء وما اتصل بها من أخبار إنما هو تراجع سلطان الشعر مع ظهور الإسلام وانتزاع القرآن وجهين من السلطة على الأقلّ كان الشعر ينفرد بهما: تمام البلاغة في الكلام والمرجعية في تحديد الحقيقة وفضّ الخصام. بل إنه يمكن أن نضيف أنّ الشعر ـ في أحسن التصورات ـ أصبح يعتبر خادما للقرآن مساعدا على فهمه.

خلافا للشعر الذي استقرّت أركانه منذ العصر الجاهلي لا خلاف في أنّ النحو علم مستحدث النشأة في العهد الإسلامي. فقد تقرّر عند المؤرخين لهذا العلم ـ باعتباره الوجه الصناعي الواصف للغة العربية ـ أنّ الأخبار الأولى التي قد تعتمد ـ رغم ضعفها ـ للقول ببداية التفكير في مسائل النحو ترجع الأمر إلى علي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) أو إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، وكان قاضيا على البصرة ثمّ أميرا عليها. لكن من الثابت أنّ من ينسب إليهم سيبويه في "الكتاب" آراء في النحو هم من قراء القرآن الذين عاشوا أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين. أمّا الحدث الحقيقي الذي أسّس للنحو العربي فهو ظهور "الكتاب" لسيبويه (ت١٨٠هـ) تلميذ الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ). ولقد تدعّم التأسيس بتنافس مدرستي الكوفة والبصرة على الريادة في هذا العلم حتى جاء "المقتضب" للمبرّد (ت٢٨٥هـ)، فاستكمل التأسيس ورسّخ للبصرة القدم في النحو. وأكّد ذلك وقوّاه ابن السرّاج (ت٣١٦ هـ) بأن وضع الشكل النهائي لبناء المادّة النحوية في كتاب " الأصول في النحو". ولهذه الملابسات التاريخية حصرنا بحثنا تقريبا في هذه الحقبة.

اقترن ظهور علم النحو بدخول الأعاجم في الإسلام، والخوف على القرآن ولغته من اللحن. وكانت الأسس الأولى لوضعه على يد قراء ومشتغلين بالفقه، وما كان المشتغلون بالنحو في المدرستين أبدا بغرباء عن هذين المجالين؛ بل يقول أَبُو جَعْفَرٍ

الطَّبَرِيُّ: "سَمِعْتُ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ: أَنَا مُنْذُ ثَلاثِينَ سَنَةً أُفْتِي النَّاسَ فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ [المبرّد]: وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرْمِيَّ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، فَلَمَّا عَلِمَ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ تَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ، إِذْ كَانَ كِتَابُ سِيبَوَيْهِ يُتَعَلَّمُ منه النظر والتفسير"(١). وإنّ تراجم النحاة والقراء والفقهاء والمفسرين لتعجّ بالأدلة التي تثبت أنّ بين النحاة والمشتغلين بمسائل الدين قرابة قريبة تسمح لنا ـ قبل النظر في ذلك بصفة معمّقة في المرحلة الأخيرة من هذا البحث ـ أن نجزم بكل اطمئنان أنّهما ينتميان إلى "منظومة خطابية" واحدة، على الأقل، في تلك المرحلة من تاريخ العرب باعتبار التأسيس المعرفي.

فالفقه والنحو من العلوم المستحدثة الناشئة وباعتبار الانتماء إلى المنظومة الفكرية؛ وكلاهما من الأنساق المعرفية الشكلية الصناعية، وهو ما قد يفسّر اشتراكهما في بعض أدوات العمل كالقياس. ومثلما كان الشعر مرجعا يعتمد في تفسير الوحدات المعجمية الغريبة المستعملة في القرآن كان النحو ضروريا لتفسير الأبنية الإعرابية المشكلة في نصّ القرآن، وخاصة منها تلك التي كان تلتبس بسببها المقاصد. ولعلّ ذلك من أسباب اعتبار المعرفة بالنحو من مؤهّلات قراءة القرآن وتفسيره وشرح الحديث أيضا: "أَمَرَ عمر بن الْخَطَّابِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ أَلا يُقْرِئَ النَّاسَ إِلا عَالَمٌ بِاللُّغَةِ [...] وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: مَنْ طلب الحديث ولم يعلم النَّحْوَ أَوْ قَالَ الْعَرَبِيَّةَ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ تُعَلَّقُ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَيْسَ فِيهَا شَعِيرٌ"(٢). لكنّ الحاجة إلى الشعراء لم تكن متأكّدة تأكّد الحاجة إلى النحو. فالشعر كان محفوظا في الذاكرة العربية الجماعية، أمّا النحو فما كان يعرفه غير النحاة. ولذلك كان النحو والنحاة ضروريّين لاستقامة فهم الدين، في حين كان الشعر حاضرا

(١) القرطبي. الجامع ... ج١ ص٢١..

(٢) م.ن. ج ١. ص. ٢٤.

والشعراء غائبين. وبذلك يتأكّد لدينا أنّ التقارب بين النحو والمجالات المشتغلة بالنصوص الدينية كالتفسير والفقه، كان بحكم الضرورة لا بحكم الاختيار.

اعتمد النحاة في تصانيفهم على ضروب مختلفة من الشواهد. وكانت وظيفة هذه الشواهد إمّا تقريب القاعدة المجرّدة إلى القارئ العادي، وإمّا تأكيد سلامة القاعدة بتقديم المثال المستعمل الذي يكون بمثابة الحجة على ما يذهب إليه النحوي. وقد تجنّب النحاة الأوائل الاستشهاد بالأحاديث النبوية؛ ويبدو أنّ السبب في ذلك أن روايتها كانت بالمعنى لا باللفظ. يروى أنّ سفيان الثوري (تـ ١٦١هـ) قال: "إن قلت لكم إني أحدّثكم كما سمعت فلا تصدّقوني إنما هو المعنى"(١).

ما استشهد به النحاة يمكن أن نحصره في أربعة أضرب: أمثلة من قول النحاة وكلام العرب والشعر والقرآن. الأمثلة التي صنعها النحاة نحو "ضرب زيد عمرا" وما جرى مجراه هي أمثلة مبسّطة يلجأ إليها النحويّ للتركيز في الظاهرة اللغوية التي يعالجها في نقطة معينة من الدراسة؛ فيكون في التبسيط تحييد للظواهر الأخرى التي قد تتداخل معها في الاستعمال الطبيعي للغة. وهذا التمشّي شبيه بالذي نجده عند علماء الكيمياء في أنشطتهم المخبرية؛ أمّا اللغوي فيجري تجاربه على المثال باختبار ظواهره واحدة واحدة. ويمكن في تقديرنا أن تندرج هذه الأمثلة في ما اعتبرته اللسانيات التوليدية التحويلية المنتج المحتمل لـ" المتكلّم السامع المثالي"(٢). وإلى هذا الضرب يمكن إرجاع كلام العرب المستشهد به كالأمثال والأقوال المتواترة على ألسنتهم. وقد اشترط النحاة في اعتمادها شروطا زمانية ومكانية معلومة تحقق على ما يبدو شرط الفصاحة. ومهما يكن من أمر فإنّ

(١) عبد العزيز. محمد حسن. محاضرات ... . ص ٥١.

(٢) هو ما يعبّر عنه بـ locuteur auditeur idéal . . Chomsky.N. Aspects.. p.12

سلامة هذا الحكم تظلّ رهينة دراسة تحصي الأمثلة الشواهد من النوعين وتصنّفها وتنظر في نسبها. رغم ذلك نقدّر بصفة مؤقتة أنّ كلام العرب لا يختلف عن الأمثلة التي يضعها النحاة إلا في أنّ النحوي لا يتصرّف فيه تصرّفه في ما يصنع من الأمثلة.

كلام العرب والأمثلة المصنوعة أقلّ أهمية بالنسبة إلى موضوع بحثنا من الشواهد الشعرية. ذلك أنّ هذه الأخيرة توضّح لنا جانبا آخر من علاقة النحويّ بالشاعر، وتفسّر تصرّفه معه تصرّف المراقب لسلامة مراعاة القواعد. فقد اعتمد النحاة الأوائل بشكل مكثّف أشعار العرب حتى كان ذلك مدعاة للاستغراب. يقول الشاطبي (ت٧٩٠هـ): " لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث الرسولﷺ [...]، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم وبأشعارهم التي فيها الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلا من دبير"(١). يجدر التنبيه أنّهم اشترطوا في المعتمد من الشعر ما اشترطوه فيما يؤخذ به من كلام العرب. لكنّ المسترعي للانتباه هو أنّ اعتماد الشعر عندهم قد فاق اعتماد كلّ الضروب الأخرى. يبدو ذلك جليّا من خلال إحصاء ما استعمله سيبويه من الشواهد. فالمرجّح أنّ عدد الشواهد من القرآن الكريم هو ٣٧٣ مرّة في حين بلغت عدد الشواهد الشعرية ١٠٦١ مرّة منها ١٩٠ مرّة من الرجز(٢). فنسبة الشواهد الشعرية من المجموع تبلغ ٧٣,٩٨٪ وهو ما يعني أنّ الشواهد الشعرية هي ثلاثة أضعاف الشواهد القرآنية. ولعلّ ارتفاع هذه النسبة يفسّر لنا حرص النحاة على أداء وظيفة المراقب للشعر.

كان الشعر ركيزة أساسية في الصناعة النحوية؛ فهو أقوى مرجعية تستند إليها سلامة القوانين التي جرّدها النحاة. وهو بحكم قدم سلطانه في المجتمع العربي

(١) الشاطبي. المقاصد الشافية.. ج٣.ص٤٠١..

(٢) ناصف. سيبويه... ص ٢٤١.

وتواصل رواجه بين العرب "ديوان العرب"، وبحكم تعدّد وظائفه وخاصّة منها الوظيفة الدينية ـ المرجعية في تفسير غريب القرآن والحديث ـ يعدّ وسيلة أساسية لنشر قوانين اللغة. لذلك كان لا بدّ للنحو الناشئ من أن يجد سبيلا لاتخاذ الشعر وسيلة تترسّخ بها سلطته. إنّما جوهر سلطة النحو في وضع النماذج وتنظيم فوضى المعطيات. ولم يكن ذلك ليتحقّق لو ترك للشاعر مطلق الحرية ليعبّر دون مراعاة لقوانين النحو. وما رأيناه في الأخبار السابقة من تردّد بين تخطئة صريحة للشعراء واعتبار ما قالوه خارجا عن القواعد من اللغات أي اللهجات إنما يرجع إلى ضرب من الإستراتيجية في تثبيت السلطة. فكلّ مؤسسة مجتمعية سلطوية واعية بخصوصيات التأسيس تبدأ متسامحة ثمّ لّما يستقر لها الأمر ويترسّخ لها القدم تميل إلى التقعيد والتحكّم الصارم النابذ لكلّ خروج أو انزياح. حدث هذا بالنسبة إلى النحو العربي؛ وحدث لمؤسسات لغويّة أخرى نذكر منها على سبيل المثال "المجمع اللغوي الفرنسي" L'Académie Française. فقد توجّهت هذه المؤسسة في بداياتها في القرن السابع عشر توجّها يركّز على الدعوة إلى اللغة المشتركة وتجنّب الخصوصيات؛ لكن خطابها تغيّر تدريجيا ليصبح إلزاميا[1] prescriptif.

لعلّ ما يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ سلطة النحو قد استقرّت أركانها في المجتمع العربي منذ بداية القرن الثالث، الأخبار التي تروى في تراجم النحاة؛ وهي كثيرة. لكنّنا أردنا أن نسوق خبرا خاليا من شبهة الفئويّة، حتّى يكون أقرب إلى الموضوعية: " قال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهدي لك شيئاً، ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر شيئاً أشرف من هذا الكتاب وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت إلي شيئاً أحبّ لي منه. وكان يقال بالبصرة "قرأ فلان الكتاب" فيعلم أنه كتاب سيبويه،

(1) Bon usage et variation... p. 14.

و"قرأ نصف الكتاب"، فلا يشك أنه كتاب سيبويه"[1]. تتمثّل أهمية هذا الخبر في تضمّنه لشهادة صدرت عن فئات متعدّدة مختلفة من المجتمع العربي: الجاحظ (تـ ٢٥٥ هـ) ـ وهو من مشاهير أدباء عصره ـ ومحمّد بن عبد الملك[2] وهو أحد رجال السياسة وعامّة أفراد المجتمع آنذاك. وذلك ممّا يثبت عندنا أنّ النحو قد تجاوز مرحلة التأسيس، ولم يعد مشغلا فئويا بل أصبح من العلوم الرائجة المتداولة المقدّمة في مختلف المراتب الاجتماعية.

لم تدم حقيقة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة طويلا. فقد انتهى تقريبا مع المبرّد (تـ ٢٨٥ هـ). وليس عندنا تفسير لذلك سوى أنّ عقل العربيّ قد ترسّخ فيه المنهج التوحيديّ ونبذ الخلاف، وتحريم الخروج على الجماعة واعتبار الجديد بدعة. ولقد كانت نتيجة مراقبة النحاة للشعراء نعت بعض الأخطاء في الإعراب بالخروج عن القوانين المشتركة الجماعية؛ وإنّ ذلك لمن أشنع النعوت. فالخطأ في الشعر يقوّض أركان المرجعية ويهدّد الشاعر؛ وقد ينزّله منزلة المهمّشين في كلّ مجتمع. لهذا كان اتهام الشاعر بالخطأ يعني عزله عن جمهوره بشكل من الأشكال. وكان ذلك يفضي بالشاعر ـ كما رأينا في الأخبار ـ إلى سلوكين مختلفين: فإمّا أن يثير ذلك فيه الغضب مرّة؛ فيردّ الفعل ردّا عنيفا لما هدّد منزلته عند الجمهور؛ وإمّا أن يستجيب إلى توجيه النحويّ، فيغيّر الكلام استرضاء للجماعة. وما كان ذلك ليكون لولا أنّ كفّة السلطة في تنازع الشعراء والنحاة على السلطة قد رجحت لفائدة النحاة نتيجة لأمرين: أوّلهما ما أحدثه الإسلام من إعادة توزيع للأدوار أضعفت منزلة الشعر في المجتمع؛ والثاني تثبيت مختلف فئات المجتمع مكانة علم النحو الناشئ حتّى تركّزت دعائمه في ما ينيّف على القرن.

(١) الأنباري. نزهة الألباء.... ص٥٥.

(٢) هو على الأرجح عالم باللغة والأدب، معروف بابن الزيات تـ ٢٣٣ هـ، وهو زير المعتصم والواثق العبّاسيين.

ب. موقع الشعر والنحو في الأنشطة البشرية

نريد أن نستكمل جوانب هذا البحث بالنظر في ما يمكن أن يكون وجها يفصل بين الشعر والنحو من منحى الإبستمولوجيا. وهي نقطة نعتقد أنها تقوي الجانب التفسيري في معالجة التنازع على السلطة بين النحو والشعر عموما وبين النحاة والشعراء الذين نتناولهم بالدرس خصوصا. ولم يفتنا أنّ الأصل في تناول هذا الأمر على هذا النحو أن يكون في البداية باعتبار صبغته النظرية. لكنّنا فضلنا ألا يكون ذلك حتّى تستدعيه بعض جوانب البحث وتوجّه به. وقد لامسنا ذلك في مواطن مختلفة من هذا البحث، لعلّ آخرها عندما ألمحنا إلى أنّ الفقه والنحو يشتركان في كونهما من الصنائع.

ليس من اليسير أن نفهم حقيقة العلاقة بين المجالات المعرفية ما لم نحدّد طبيعة كل واحد منها. فالمعارف في كل حضارة تشتغل في إطار منظومات تختلف العلاقات بينها باختلاف الحضارات والأزمنة. وقد حاول بعض المفكرين أن يعطونا تصوّرهم لهذه المنظومات كما بدت لهم في أزمنتهم؛ نذكر منهم لمجرّد التمثيل الفارابي (ت ٣٣٩هـ) في "إحصاء العلوم" والسكاكي (ت ٦٢٦هـ) في "مفتاح العلوم" ... وبعض المحدثين في تقسيمهم العلوم إلى عقليّة وأخرى تجريبيّة[١]. ويبدو لنا أنّ في مثل هذه التصورات اختزالا وجمعا بين مجالات تفرّق الخصائص بينها. ونقترح توسيع مساحة البحث لتصبح "مجالات العلوم" منظومة نظر تشمل ـ فضلا عن العلوم ـ الظواهرَ التي تبيّنت للإنسان حين اهتدى إلى أنّه يحتاج في بناء العلم إلى التمييز بين مادّة العلم وموضوعه[٢]؛ ونقترح تسمية هذه الأخيرة بالظواهر الطبيعيّة. وممّا يسوّغ لهذا المقترح أنّ خصائص جوهرية ـ نذكرها بعد حين ـ

(١) بن حمّودة رفيق. ٢٠٠٤. ص ٦٨ وما بعدها

(2) De Saussure F. cours de Linguistique... p 20-23, 415.

تدعو إلى إعادة النظر فيما ذهبت إليه بعض تصنيفات العلوم من جمع بين فنون الأدب وعلوم اللغة على أساس أنّ جميعها ينضوي تحت تسمية الأدب.

يقوم مقترحنا على التمييز بين مجالين تتقابل الخصائص المحدّدة بينهما تقابلا تامّا. الأوّل هو مجال الظواهر الطبيعية والثاني هو مجال الأنساق النظرية الواصفة لها. فالظواهر الطبيعية هي الموجودات في الكون على هيئة خلقها، لم تعالجها يد الإنسان بالصناعة كالهواء والماء والرياح والكواكب والبراكين والكائنات الحية... وكلام الإنسان منها باعتباره أصواتا يستعملها بالفطرة للتعبير عن أغراضه. وهي ظواهر ـ فضلا عن كونها موجودة على هيئة خلقها ـ تختصّ بكونها تشتغل وفق برنامج معدّل ذاتيّا auto réglé(١)، لذلك هي غير محدودة العدد، وتختصّ بكون كل واحدة منها فريدة من جنسها، لا تماثل الواحدة منها الواحدة مماثلة تامّة كبصمة الإصبع عند الإنسان الفرد، أو نبرات صوته. أمّا الأنساق النظرية الواصفة للظواهر الطبيعية فهي المنوالات النظرية التي حاولت أن تجرّد القوانين التي تتحكّم في تلك الظواهر مكتفية بالوصف مرّة ومفسّرة لوجوه الاشتغال مرّة أخرى. وتختص هذه الأنساق بكونها ممّا يصنعه فكر الإنسان؛ لذلك هو الذي يدخل عليها تعديلا متى دعت الحاجة إلى ذلك، وهو ما يفسّر تطوّر النظريات العلمية واختلافها، وتختصّ بقيامها على عدد محدود مغلق من القوانين، أو من الوحدات مثل قوانين الفيزياء أو النحو في نظرية معلومة وتختصّ وحداتها بكونها مجرّدة لا عينيّة.

إنّ التمييز بين المجالين ضروري بحكم الاختلاف في الخصائص؛ لكنّ في معالجة الواحد منهما منفصلا عن الآخر فسادا مرجعه تلازمهما في الكون ومبدأ التحكّم. ذلك أنه من الشروط المحدّدة للظاهرة الطبيعية أن تكون معدّلة ذاتيا، ولا يمكن أن

(١) يقصد بالتعديل الذاتي أن الكيانات الطبيعية تعالج نفسها بنفسها وفق برنامج داخلي تكويني هو جزء من ذاتها.

تكون كذلك إلا إذا كانت محكومة بنظام تشتغل بمقتضاه؛ وما ذاك بشيء غير القوانين التي يجرّدها العالم بالصناعة. فعالم الأنواء لا يبتدع قوانين الأرصاد الجوية من لا شيء، وإنما يجرّدها باستقراء الملاحظ في الظواهر المناخية وتعميمه، أو بالافتراض والتجريب أو بهما كليهما؛ فتكون صناعته للقوانين بمنزلة استخراج المستبطن في الظاهرة المدروسة، وعلى ذلك تجري صناعة النحوي قائمة على الكلام.

تقوم بين كلّ ظاهرة طبيعية والنسق النظري الواصف لها علاقة إشكالية في الاتجاهين: فالنسق النظري يحاول أن يصف اشتغال وحدات الظاهرة الطبيعية بمفاهيم ترجع اللامحدود فيها محدودا؛ وبذلك يستغني عن المتغيرات المختلفات، ولا يحتفظ إلا بالثوابت؛ فيسيطر بصورة مّا على طبيعية الظاهرة ويصبح في بعض الحالات قادرا على وضع قوانين تتوقّع ممكن الوقوع قبل وقوعه؛ فالعلاقة في هذا الاتجاه تتسم بالسيطرة والتحكّم. أمّا في الاتجاه الثاني فإنّ الظاهرة الطبيعية ـ بحكم أقوى خاصية تمييزية فيها ـ يمكّنها برنامج التعديل الذاتي من تجاوز محاولة السيطرة التي استهدفتها؛ وذلك للمحافظة على خاصية التجدّد والفرادة في الوحدات المحققة للظاهرة. ولعلّ أقرب مثال على ذلك ما نعرفه من محاولة سيطرة صناعة الأدوية على مسبّبات الأمراض من الجراثيم والفيروسات وما يقابلها من استقواء هذه الأخيرة عليها، حتّى تصبح تركيبة الدواء غير ناجعة[1]... حتى ليظلّ الصراع بينهما سجالا، وذاك شأن كلّ ظاهرة طبيعية ونسقها الواصف تحكّما واستقواء.

يمكن لنا في ضوء التمييز الذي اقترحناه ـ بين الظواهر الطبيعية والأنظمة الواصفة ـ أن نسترجع النظر في الفرق بين الشعر والنحو. فالشعر ـ خلافا لما قد يذهب إليه الظنّ ـ تتوفّر فيه قرائن تثبت أنه من مجال الظواهر الطبيعية. وأوّل ذلك أنّه كلام ينشئه الشاعر مبدعا على غير منوال. ولعلّ الخبر الذي يروى عن أبي

(1) World Health Organization. 2014... Antimicrobial resistance.

نواس يؤكّد سلامة ما ذهبنا إليه: "كان [أبو نواس] استأذن خلفا في نظم الشعر، فقال فيه: لا آذن لك في عمل الشعر إلّا أن تحفظ ألف مقطوع للعرب، ما بين أرجوزة وقصيدة ومقطوعة. فغاب عنه مدّة وحضر إليه. فقال: قد حفظتها. فقال: أنشدها. فأنشده أكثرها في عدّة أيام. ثمّ سأله أن يأذن له في نظم الشعر. فقال له: لا آذن لك إلا أن تنسى هذه الألف أرجوزة كأنّك لم تحفظها [...] فذهب إلى بعض الديرة وخلا بنفسه، وأقام مدّة حتّى نسيها. ثمّ حضر فقال: قد نسيتها حتّى كأن لم أكن قد حفظتها قط. فقال له: الآن أُنظم الشعر"(١). ينبّهنا هذا الخبر على أنّ الشعر ليس إعادة صياغة لأقوال السابقين، و إنما من شروط الشعر أن يكون بناء إبداعيا جديدا ليس فيه ما يذكّر بأصل سابق هو بمثابة التكرار له. فإن ذكّر بالقديم وظهرت فيه علامات الاستنساخ سقط في ما سمّاه القدماء بالسرقة الشعرية.

تظهر خاصية التعديل الذاتي في قوّة جانب الفرادة والإبداع في الشعر، وعند أغلب الشعراء. فهم ينشئون الشعر في الغالب، وقد سيطر عليهم توجّه نحو التحرّر من القيود الجماعية الاجتماعية والفنية وحتّى النحوية. والأمثلة على هذا التمشي كثيرة: طرفة بن العبد، وبشّار بن برد، وأبو نواس، وغيرهم، وليس هذا الأمر خاصّا بالعرب، وإنما هو شائع عند الشعراء. فقد ظهرت دراسات في الستينات تتحدّث عن تركيبية خاصّة بالشاعر الفرنسي رمبو Rimbaud. ويرجع ذلك إلى ضروب من الانزياحات التركيبية التي تؤكّد وجود فجوة بين قوانين التركيب المشتركة القياسية وما يستعمله الشاعر من وجوه التركيب(٢). وفي هذا الإطار اقترحت جوال قارد تامين Gardes Tamine Joelle ـ وهي مختصّة في مجال النحو ـ أن نعتبر لغة الشعر لغة حية ثانية، أو شكلا من أشكال اللغات المختصّة؛

(١) ابن منظور. أخبار أبي نواس. صص ٢٦٦–٢٦٧.

(2) Formes et normes en poésie... p59-62.

نظرا إلى ما فيها من فرادة في الأبنية التعبيرية[١]. بل إنّ من المفكرين من اعتبر أنّ من أمثلة خروج الشعراء عن القوانين العامّة للنحو ما يكون مصدرا لتطوّر اللغة: " ... فإنّ من ينظر إليه على أنّه قائد إرهابيّ اليوم، يصبح رئيسا للوزراء غدا؛ وما ينظر إليه على أنه خطأ لغوي اليوم، يصبح قاعدة نحوية غدا. إنّ ما رأيناه خطأ في البداية قد أصبح حالة تطوّر في اللغة"[٢]. وكنّا أشرنا إلى أنّ محمد حماسة عبداللطيف قد جمع أربع عشرة مسألة نحويّة جرّدها النحاة القدامى حصريا من كلام الشعراء[٣]. وبذلك يتأكّد لدينا أنّ القول الشعري ينتمي إلى الظواهر الطبيعية. فالشاعر قلّما يقبل الخضوع للقوانين الجماعية ؛ وقصائده تترجم عن فرادة تجعل لكلّ واحدة منها " هوية مميّزة"؛ حتّى إنّه ليمكن في تقديرنا أنّ المجال الذي يشتغل فيه الشاعر مفتوح على كلّ تجديد، لا يحكمه في ذلك غير قناعاته الذاتية؛ وهو ما يؤكّد خاصية التعديل الذاتي لديه.

النحو "كلام على الكلام"، فهو قول من الدرجة الثانية على أساس أنّه تجريد لما رآه النحوي من قوانين تحكم الكلام الأول. فهو لغة تصف الاستعمال الطبيعي للغة. يبدو ذلك واضحا من خلال خصائص الأقوال النحوية. فمجال اشتغال النحوي مغلق بحكم كون جوهر الصناعة عنده ضبط عدد من القوانين محدود، انطلاقا من وجوه استعمال غير محدودة. وهو في صناعته لا يبحث عن الفرادة، بقدر ما يبحث عن القوانين العامّة المشتركة، التي تسيّر أقوال المجموعة. ويعتبر أنّ ما خرج عن القانون العام من الشاذّ يحفظ ولا يقاس عليه. لذلك يشرح النحاة بعضهم أعمال بعض ولا يجدون حرجا في الأخذ بعضهم عن بعض، ولا ينسبون ما أخذوه إلى صاحبه فلا يعدّ ذلك من باب السرقات. بل إنّ من تفرّد برأي من

(١) م.ن. ص ٢٥، ٢٦.

(٢) لوسركل. عنف اللغة. ص ٤٩.

(٣) عبد اللطيف، محمد حماسة. لغة الشعر. ص٤٠٠.

النحاة يعدّ شاذّا؛ وتاريخ النحو العربي يذكر لنا من ذلك قطربا (تـ٢٠٦هـ) في قوله بلفظية علامات الإعراب وابن جابر[١] في قوله بقسم رابع من الكلم في العربية هو الخالفة. وبذلك يتبين لنا أنّ النحوي يستمدّ سلطته من المجال النظامي الجماعي المغلق. ولعلّ ذلك هو المسوّغ لممارسته سلطة الرقابة على كلّ قول ـ بما في ذلك أقوال الشعراء ـ فالخروج عن المعهود في النظام المشترك يزعجه، ويقتضي منه تأويلا ليرجع بشكل من الأشكال إلى حظيرة النظام القائم.

إذا صدق ما ذهبنا إليه من أنّ الشعر يرجع بحكم خصائصه إلى الظواهر الطبيعية في حين أنّ النحو مجاله الصناعات الواصفة للطبيعي من الظواهر، فإنّه يترتّب على ذلك أنّ العلاقة بينهما ـ حيثما دعت الضرورة إلى أن يلتقيا ـ لا يمكن أن تكون إلا علاقة تنازع على السلطة طلبا للتحكّم من جهة النحو، واستقواء من جهة الشعر. وليست منازعة النحو الشعر سلطته أمرا مقتصرا على الشعراء بل إنّ نقاد الأدب ودارسيه الذين فطّنوا إلى خصوصية إنشاء الأدب وحقيقة شروطه متمثّلة في فرادة كلّ وحدة إنشائية قصيدة كانت أو غيرها، هؤلاء كذلك كانوا من الثائرين على سلطة النحاة ومن لفّ لفّهم من الواصفين لنظام اللغة: "ليس للباحث اليوم من حاجة إلى أن يبرهن على ما يجنيه الدرس الأدبي من المناهج اللسانيّة. إلا أنّ ما أفضى إليه الدرس اللساني في حدّ النصّ واعتباره فضاء مغلقا ذا مرجعية ذاتيّة في معزل عن منشئه وسياق النشأة، قد عدّه بعض الدارسين ضربا من "الإرهاب النصّاني" بل إنّ أفراد مجموعة "مو" أنفسهم ـ وانتماءاتهم اللسانية غير خافية ـ قد نبّهوا إلى مخاطر "الإمبريالية اللسانية" في ما يظهر من محاولة بعض اللسانيين أن يردّوا كلّ أنظمة التواصل والدلالة إلى نظام القول"[٢]. فرغم أنّ نقاد

(١) نحوي غير معروف ذكره السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر .ج٣ .ص ٧١.

(٢) حيزم أحمد. فنّ الشعر... .ص ١٩٣ .

الأدب ينتمون إبستمولوجيا إلى الأنساق الفكرية الواصفة نجدهم يعتقدون أنّ كلّ نصّ أدبي لا يقرَأ إلا في فضاء مفتوح، ويرفضون ـ بكلّ ما أوتوا من قوّة ـ ما حاول اللسانيون حديثا مع التيار البنيوي فرضه من تصوّر مغلق يضرب فرادة الإنشاء الأدبي وارتباط النصّ بملابسات إنتاجه، التي لولاها لكانت كلّ مظاهر الإنتاج الأدبي متماثلة تماثلا تنتفي معه طبيعيّتها.

الخاتمة

تناولنا بالدراسة في هذا البحث مسألة التنازع على السلطة بين النحو والشعر عند العرب في القرون الثلاثة الأولى للهجرة انطلاقا من أخبار وثّقت هذا النزاع. وقد كشفت لنا أخبار القدماء وقراءة المحدثين لها توجّها نحو اعتبار هذا النزاع مجرّد تسلّط للنحاة على الشعراء. وبدا لنا أنّ هذه المقاربة لا زمانية وانطباعية. ورأينا أنّ ظاهر النزاع محتاج إلى فضل تعمّق، فنزّلناه في سياقه التاريخي، فانكشف لنا بعده الخصوصي؛ ثم عالجناه من الجانب الإبستمولوجي فانكشف لنا بعده الكلّي.

يتمثّل البعد الخصوصي في ظهور الدين الإسلامي. فقد نشأ النحو أو علم العربية من أجل ضمان نشر القرآن والدين بلغة سليمة. وقد تزامن ذلك مع "انتكاس" لأهمية الشعر "ديوان العرب" نتيجة لموقف القرآن الصريح في سورة الشعراء. فكانت العلاقة بين المتنازعين علاقة الشعر متجها من القوّة إلى الضعف بالنحو متجها من ضعف الولادة إلى قوّة اكتمال الأركان في المجتمع. فالشعر مجال معرفي راسخ القدم عند العرب منذ الجاهلية، مرّ بأزمة في تعامله مع الإسلام في حين أنّ النحو علم ناشئ مقرّب من الإسلام ومن فقه الدين.

ويتمثّل البعد الكلي في مفارقة الشعر للنحو من وجهة نظر معرفية. فقد حاولنا أن نثبت أنّ الشعر من الظواهر الطبيعية، يتميّز عن الكلام العادي بوجوه من الفنّ،

حـدّدها نـقـاد الـشـعـر ولا يـزالـون، لـكـن ذلك يـؤكـد خـصـائص الإبـداع والـفـرادة والتعديل الـذاتي فيه. أمّا النحو فصناعة يطلب بها الصانع وضع القوانين المسيرة لكلّ قول. ولئن كان النحو كلاما على الكلام فإنّه مفارق للكلام الأول تماما في الخصائص؛ ينبذ الفرادة مستعيضا عنها بالنموذج، ويعرض عن الانفتاح لينحصر في المغلق. ومن شأن كلّ صناعة أن تطلب التحكّم في الظاهرة الطبيعية التي تعنيها؛ كما أنّ من شأن الظاهرة الطبيعية ألا تقبل بالتحكّم إلا إلى حين؛ ثمّ تستردّ بعد ذلك زمام المبادرة فتتوق إلى الفضاء الأرحب فضاء التجدّد والإبداع. وهكذا شأن الشعر لا يهدأ له حال حتّى يعانق الوجود الأرحب؛ فإن لم يفعل ذلك فهو ليس بشعر.

قائمة المصادر والمراجع

* ابن فارس، أحمد. الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط ١. ١٩٧٧.
* ابن قتيبة، الدينوّري أبو محمد. الشعر والشعراء. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف. مصر ١٩٥٨.
* ابن قتيبة، الدينوري أبو محمّد. عيون الأخبار. ط. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨ هـ.
* ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي. تفسير القرآن العظيم. تحقيق سامي بن محمد السلامة. دار طيبة. مصر ١٩٩٩.
* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. أخبار أبي نواس. ط القاهرة ١٩٢٤.
* الأنباري، كمال الدين. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط. مكتبة المنار. الأردن ١٩٨٥.
* الأندلسي، أبو حيان. تذكرة النحاة. تحقيق عفيف عبد الرحمن. ط ١. بيروت ١٩٨٦.
* البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون. ط ٤. الخانجي. القاهرة ١٩٩٧.
* الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح في اللغة. ط. دار العلم للملايين. بيروت ٢٠٠٨.
* الحصري القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. زهر الآداب وثمر الألباب. تحقيق يوسف علي الطويل. ط ١. دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٧٧.
* الزبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٤.

* السيوطي، أبو الفضل جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو. مراجعة فايز ترحيني. ط.دار الكتاب العربي. بيروت ١٩٨٤.
* الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين. ط. جامعة أمّ القرى مكّة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م.
* القرطبي، أبو عبد الله محمد شمس الدين. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيشدار. ط. دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة: الثانية. ١٩٦٤.
* أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. مكتبة الأنقلو مصرية. ط٦. القاهرة ١٩٨٧.
* بن حمّودة، رفيق. الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. سوسة/ صفاقس ٢٠٠٤.
* حيزم، أحمد. فنّ الشعر ورهان اللغة: بحث في آليات الخطاب الشعري عند البحتري. كليّة الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. سوسة ٢٠٠١.
* عبد العزيز. محمد حسن. محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٨٨.
* عبد اللطيف، محمّد حماسة. لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية. ط ١. دار الشروق القاهرة/ بيروت ١٩٦٨.
* عبد اللطيف، محمّد حماسة. النحو والدّلالة. دار الشروق. القاهرة/ بيروت. ٢٠٠٠.
* غوغويّة، أ. ألفية ابن مالك ومعها لامية الأفعال ومسرد عربي فرنسي بالمصطلحات النحوية. مكتبة لبنان ناشرون. ١٨٨٦.
* لوسركل، جان جاك. عنف اللغة. ترجمة محمد بدوي. الدار العربية للعلوم ٢٠٠٥.

* مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ط القاهرة ٢٠١٤.
* ميكال، أندري. الأدب العربي. ترجمة رفيق بن ونّاس وصالح الحيزم والطيب العشّاش. الشركة التونسية لفنون الرسم. تونس ١٩٨٠.
* ناصف، علي النجدي. سيبويه إمام النحاة. ط٢. عالم الكتب. القاهرة ١٩٧٩.
* ولد أباه، السيد. التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو. دار المنتخب العربي. بيروت ١٩٩٤.

قائمة في المراجع الأعجمية:

* Bon usage et variation linguistique. 2013. s/d Wendy Ayres- Bonnett et Magalie Seijido. ENS éditions. Lyon 2013.
* Chomsky. Noam. 1977. Aspects de la théorie syntaxique. Seuil. Paris. 1977.
* De Saussure. Ferdinand.1995. Cours de Linguistique générale. Ed. Payot. Paris 1995.
* Formes et Normes en poésie moderne et contemporaine. s/d Bougault.L.et Wulf.J. éd. Styl-m 2011.
* Foucault. Michel. 1969. L'Archéologie du savoir. Ed Gallimard. Paris 1969.
* La Alfiyyah d'ibnu- Malik suivie de la lâmiyyah et d'un lexique Arabe-Français des termes techniques. Traduit en français par A. GOGUYER. Librairie du Liban publishers. éd 1886.
* World Health Organization. 2014. Antimicrobial resistance. Global report on surveillance. Printed in France. 2014.